

اثر تطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة في جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية

The impact of applying the principle of transparency and accountability in attracting foreign investment to develop national institutions


Yahiaouisalim56@gmail.com

جامعة الجزائر3 (الجزائر)

مخبر الإدارة والتسيير يحيى سليم*

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/04/27

تاريخ الإستلام: 2024/03/02

ملخص

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو ركيزة أساسية لتطوير الاقتصاد الوطني ومع ذلك، سيعالج هذا البحث أثر تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والشفافية على جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية، وسيتم ذلك من خلال دراسة الأداء المالي للشركات وتحليل كيفية تأثيرهم على قرارات المستثمرين الأجانب وتلعب الشفافية والمحاسبة دورًا حاسمًا في تحسين جودة المؤسسات الوطنية وتعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي واستخدمنا المنهج الوصفي وأداة الاستبيان وعينة مكونة من 300 موظف من عدة وزارات ومن توصلنا إلى التوصيات التالية.

1. الشفافية والمحاسبة الجيدة تعزز الثقة بين المستثمرين الأجانب وتسهل جذب التدفقات الاستثمارية.

2. تعزيز الشفافية والمحاسبة يؤدي إلى تحسين جودة المؤسسات الوطنية والبيئة التجارية.

3. تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والشفافية يعد أمرًا حاسمًا لجذب التدفقات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة، التسيير، الشفافية، التنمية الاقتصادية، المؤسسات، المحاسبة، الاستثمار الاجنبي.

Abstract: This research will address the impact of applying international accounting and transparency standards on attracting foreign investment to develop national institutions. This will be done by studying the financial performance of companies and analyzing how they influence the decisions of foreign investors. Transparency and accounting play a crucial role in improving the quality of national institutions. We used the descriptive approach, the questionnaire tool, and a sample consisting of 300 employees from several ministries and we came up with the following recommendations.

1. Transparency and good accounting enhance confidence among foreign
2. Enhancing transparency and accountability leads to improving the quality of national institutions and the business environment.
3. Applying international standards of accounting and transparency is crucial to attracting investment flow

Keywords: Management, management, transparency, economic development, institutions, accounting, foreign investment

المقدمة:

تعد الشفافية والمحاسبة عنصرين أساسيين للنجاح في أي نظام اقتصادي، إذ تلعبان دوراً هاماً في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، وجذب التدفقات الاستثمارية. توضح الدراسات أن تطبيق معايير الشفافية والمحاسبة يساهم في تحقيق الشفافية والتوازن في العلاقات الاقتصادية، ويساهم أيضاً في تحقيق توزيع الثروة بشكل عادل وتركز البحث الحالي على أهمية تطبيق معايير الشفافية والمحاسبة في تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب التدفقات الاستثمارية في النظام الاقتصادي. يسعى البحث إلى تقديم نظرة عامة على أثر تطبيق هذين العنصرين في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي جذب الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، وتطوير المؤسسات الوطنية والبنية التحتية، وتحسين البيئة التجارية.

من خلال التحليل، أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المؤسسات والمؤشرات المتعلقة بالحوكمة. نتيجة لذلك، ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات، وأصبح أحد الركائز الأساسية التي يجب اعتمادها ويؤكد العديد من المنظمات والهيئات فوائد هذا المفهوم، وتدعو إلى تطبيقه في المؤسسات العمومية والاقتصادية والخدمات، لضمان الأسس الفعالة لحماية المنتمين لها، وضمان المعاملة العادلة للجميع، وزيادة دور أعضاء الإدارة، والحفاظ على الشفافية والإفصاح.

الإشكالية

تسعى الجزائر إلى تطوير النظام الرياضي من خلال عدد من البرامج والمشاريع التي تساهم بشكل فعال في زيادة المنافسة وبناء مجتمع المعرفة والجودة والتميز ومن هذه البرامج والمشاريع التي تعتبر حاسمة في تطوير الرياضة بالبلاد هي حوكمة المؤسسات تتعلق بالجودة والإصلاح الإداري، ويساهم تطبيقها في التنمية وزيادة الشفافية والمحاسبة، والحد من الفساد الإداري وقد أظهر

تحليل المؤشرات أن العلاقة بين مؤشر الإدارة ومؤشرات الحكم الرشيد هي علاقة مباشرة إيجابية، أي أن المؤسسات التي تطبق الشفافية وتتمتع بالاستقرار وتصنيفها مرتفع وكذلك تحديد مسؤوليات المجالس المعتمدة داخل المؤسسات وهي من أهم مبادئ الحوكمة لذا يمكن صياغة هذه المشكلة في إطار استفهام على النحو التالي

1.1. الإشكالية العامة

هل تؤثر مبادئ الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية

1. 2. التساؤلات الجزئية:

- 1 - هل يوجد أثر لتطبيق مبدأ الشفافية في جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية
- 2 - هل يساهم تطبيق مبدأ المحاسبة (المساءلة) في جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية

1. 3. الفرضية العامة

تؤثر مبادئ الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية

1. 4. الفرضيات الجزئية

- 1 - يؤثر مبدأ الشفافية في جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية
- 2 - يساهم تطبيق مبدأ المحاسبة (المساءلة) في جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية

2. أهداف الدراسة:

1. تحليل تأثير تطبيق الشفافية والمحاسبة على جذب التدفقات الاستثمارية في النظام الاقتصادي.
2. تقديم نظرة شاملة على أثر تطبيق هذين العنصرين في تحقيق التنمية الاقتصادية.
3. التركيز على أهمية الشفافية والمحاسبة في تطوير المؤسسات الوطنية والبنية التحتية.
4. دراسة أثر تطبيق الشفافية والمحاسبة على تحسين البيئة التجارية وزيادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
5. تحديد العوامل والمتغيرات التي تؤثر في تطبيق معايير الشفافية والمحاسبة وتأثيرها على جذب التدفقات الاستثمارية.
6. تحليل أثر تطبيق الشفافية والمحاسبة على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
7. دراسة التحديات والعوائق التي قد تواجه تطبيق معايير الشفافية والمحاسبة وتأثيرها على التطور الاقتصادي.
8. تحليل أثر تطبيق الشفافية والمحاسبة على تحسين الجودة والكفاءة في إدارة المؤسسات الوطنية.
9. تقديم التوصيات والتوجيهات لتعزيز تطبيق معايير الشفافية والمحاسبة وجذب التدفقات الاستثمارية.

3. متغيرات البحث

المتغير المستقل

مبدأ الاستثمار والمحاسبة

3.1. المتغير التابع

الاستثمار الأجنبي

4. الدراسات السابقة

4.1. الدراسة الأولى

دراسة الدكتور بن ديش نعيمة وبوطلاعة محمد منشورة بمجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية المجلد 4 رقم 1 بتاريخ 01-06-2017 بعنوان دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015)

الدراسة تقوم بتحليل تأثير الحوكمة والبيئة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة من 1996 إلى 2015 تستخدم الدراسة مؤشرات متعددة لقياس الحوكمة والبيئة المؤسسية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة والبيئة المؤسسية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتركز على العلاقة بين المناخ المؤسسي والحكم الرشيد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحديداً، تستند الدراسة إلى ثلاثة محاور: الإطار النظري للعلاقة بين المناخ المؤسسي والحكم الرشيد والاستثمار الأجنبي المباشر، وتطبيق اقتصادي لقياس تأثير هذه المؤشرات على التدفقات الاستثمارية، والنتائج والتوصيات.

يهدف البحث إلى تحديد مفهوم الحكم الرشيد والمناخ المؤسسي، وكيفية تأثيرهما على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين الحكم الرشيد والمناخ المؤسسي في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أفضل. (بن ديش وبوطلاعة، 2017، صفحة 414)

4.1. الدراسة الثانية

دراسة الدكتور السبتي لطيفة منشورة بمجلة مخبر العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بتاريخ 03-07-2021 صفحة 446 تحت عنوان أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية دراسة تطبيقية للفترة (1996-2019)

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى فهم الأثر المحتمل لمؤشرات الحوكمة (الإفصاح والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الفعالية الحكومية، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومراقبة الفساد) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة من 1996 إلى 2019 تم استخدام بيانات مقطعية من موقع البنك الدولي لتحليل البيانات.

أظهرت النتائج أن مؤشرات الإفصاح والمساءلة والفعالية التنظيمية، والاستقرار السياسي لها تأثير إيجابي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، بينما لم تكن هناك علاقة معنوية بين مؤشرات الفعالية الحكومية، سيادة القانون، ومراقبة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

توصيات الدراسة: بضرورة تحسين مؤشرات الحوكمة المؤثرة إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، بما في ذلك تحسين الإفصاح والمساءلة والفعالية التنظيمية والاستقرار السياسي. كما دعت الدراسة إلى مكافحة الفساد وتعزيز القانونية وتوفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بناءً على هذه النتائج، يمكن للدول العربية اتخاذ خطوات لتحسين الحوكمة والقانونية والبيئة الاستثمارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

5. تعريف المصطلحات

5.1. الحكومة

هي المصطلح الذي يستخدم لوصف الآليات والممارسات التي تحدد كيفية إدارة وتنظيم الشركات أو المؤسسات أو الحكومات أو الجمعيات. يهدف مفهوم الحوكمة إلى توضيح العلاقة بين أصحاب المصلحة والإدارة والرقابة الداخلية والخارجية ومنظمات الإشراف. تشير مفاهيم الحكم الرشيد والمحاسبة والشفافية والمساءلة والمساواة والاحترام لحقوق الأقليات وأخلاقيات الأعمال إلى بعض الجوانب التي يمكن تضمينها في مفهوم الحوكمة تساعد مبادئ الحوكمة على تحقيق التوازن بين مختلف المصالح وتعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية. (العلقامي، 2012، صفحة 68)

5.2. الشفافية

الشفافية هي مفهوم يركز على الانفتاح والوضوح، ويتعلق بإتاحة المعلومات والبيانات بشكل كامل وصافي لجميع الأطراف المعنية داخل وخارج المؤسسة. تشمل الشفافية تقديم المعلومات بطريقة واضحة ومباشرة، وتجنب التعتيم والغموض والمعلومات المضللة. تُعد الشفافية جزءاً من مبادئ الحوكمة الجيدة وتُعتبر مهمة لتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، وتساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة والمسؤولة. (محسن، 2000، صفحة 22)

5.3. المساءلة

المساءلة تشير إلى تحمل المسؤولية عن القرارات والإجراءات المتخذة ونتائجها. وتُعتبر جزءاً من مبادئ الحوكمة الجيدة، وتُشكل ضماناً لأطراف معينة (مثل المساهمين أو المجتمع) بأن الجهة المسؤولة ستكون مسؤولة عن أفعالها وسلوكياتها. وتشمل المساءلة عادة تقديم تقارير منتظمة وشفافة عن الأداء والنتائج المالية وغيرها من العناصر المهمة.

من جهة أخرى، المراجعة تشير إلى عملية فحص الأنشطة والعمليات والتقارير المالية وغيرها، وذلك للتأكد من أنها مطابقة للمعايير والقوانين والمعايير المعترف بها. تُعد المراجعة أداة مهمة في ضمان الشفافية والمساءلة. ويمكن أن تكون المراجعة داخلية (بواسطة أطراف داخل المؤسسة نفسها) أو خارجية (بواسطة طرف خارج المؤسسة).

بالتالي، يمكن أن يُفهم العلاقة بين المساءلة والمراجعة كما يلي: المراجعة تعتبر وسيلة لتحقيق المساءلة من خلال تقديم تقييم مستقل وشامل للأداء والتقارير والعمليات، وتحديد أي مخاطر وأخطاء محتملة، وهذا يساهم في تعزيز الثقة والشفافية داخل المؤسسة ومع الأطراف المعنية الأخرى. عليه (طارق، 2007، صفحة 45)

5.4. الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يشير إلى استثمار شركة أو فرد من خارج البلاد في شركة أو أعمال تجارية في البلد المستثمر فيه. يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عادةً عملية طويلة الأجل وتكون لها تأثير كبير على الاقتصاد المحلي والمجتمع. تتضمن أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر تأسيس شركات جديدة، أو شراء حصص كبيرة في شركات محلية موجودة، أو إنشاء مشاريع تعاون مشتركة مع شركات محلية ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا والخبرات، وتحقيق نمو اقتصادي، وخلق فرص عمل، وتوفير مصادر مالية وتقنية، وتحسين جودة المنتجات والخدمات، وزيادة الإنتاجية والكفاءة ومع ذلك، يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المحلي بطرق متعددة، بما في ذلك الأسعار، والتوظيف، والبيئة، والثقافة، والنظام السياسي، وغيرها.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرار الشركات والأفراد بالقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك السياسات الحكومية، والاقتصاد المحلي، والاستقرار السياسي، والمعايير المحاسبية، والتشريعات، والتقنيات، وغيرها. (Suleiman, 2006، صفحة 14)

5. المؤسسات الوطنية

هي المؤسسات والمنظمات التي تعمل في الدولة وتخضع للقوانين والأنظمة الوطنية وتشمل هذه المؤسسات جميع الهيئات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات والمؤسسات التي تنشط في مجالات مختلفة، مثل الصحة والتعليم والاقتصاد والثقافة والبيئة وغيرها.

وتتمثل دور المؤسسات الوطنية في تحقيق أهداف الدولة ورؤيتها من خلال تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التي تخصصها، وتعزيز التنمية المستدامة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين والمقيمين في الدولة وتختلف المؤسسات الوطنية من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كل دولة.

وتعد المؤسسات الوطنية عاملاً أساسياً في بناء الدولة وتطويرها، وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتعزيز الشراكة والتعاون الدولي، وتحقيق الرفاهية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين وتعتبر المؤسسات الوطنية عاملاً أساسياً في بناء القدرات الوطنية وتعزيز التنمية المستدامة والاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

6. دور الشفافية في جذب الاستثمار

الشفافية هي مبدأ يعتمد على الإفصاح الكامل والصريح للمعلومات والبيانات المتعلقة بالأعمال والأنشطة المختلفة للمؤسسات عندما يكون هناك مستوى عالٍ من الشفافية في الأعمال التجارية، فإنه يمكن أن يحقق العديد من الفوائد لجذب الاستثمارات، وهذه بعض الأمثلة:

- 1.6. بناء الثقة: يؤدي الافتراض المفتوح إلى بناء ثقة المستثمرين والعملاء والموظفين والشركاء والمجتمعات المحلية. عندما يعرف الجميع أن الشركة تدير أعمالها بشفافية، يشعرون بالأمان والثقة.
- 2.6. جذب الاستثمارات: يمكن أن تجذب الشفافية المستثمرين، لأنها توفر بيئة أكثر شفافية وثقة للاستثمار.
- 3.6. تحقيق الربحية: يساعد الإفصاح الكامل والصريح عن البيانات المالية والأداء في فهم الأعمال وتحليل الاستثمارات المحتملة، وبالتالي تحقيق الربحية.
- 4.6. جذب المواهب: يمكن أن تساعد الشفافية في جذب المواهب، حيث يرغب الموظفون في العمل في بيئة شفافة.
- 5.6. تجنب المشكلات القانونية: يمكن للشفافية أيضاً أن تساعد في تجنب المشكلات القانونية، حيث أن الافتراض المفتوح يجعل من الأسهل تحقيق الامتثال القانوني.
- 6.6. التوجيه والتحسين: يمكن للبيانات الشفافة أن تساعد في التوجيه والتحسين، حيث يمكن استخدام المعلومات لتحديد النقاط القوية والضعف وتحسين الأداء. (Brennan., 2011, p. 78)

7. أهمية الشفافية

- الشفافية هي مبدأ أساسي يعتمد على الإفصاح الكامل والصريح للمعلومات والبيانات المتعلقة بالأعمال والأنشطة المختلفة للمؤسسات ويُعتبر من أهم المبادئ الأساسية في الإدارة الفعالة للمؤسسات والشركات، وله العديد من الأهمية، منها:
- 1.7. بناء الثقة: يؤدي الافتراض المفتوح إلى بناء ثقة المستثمرين والعملاء والموظفين والشركاء والمجتمعات المحلية. عندما يعرف الجميع أن الشركة تدير أعمالها بشفافية، يشعرون بالأمان والثقة.
 - 2.7. تجنب المشكلات القانونية: يمكن للشفافية أن تساعد في تجنب المشكلات القانونية، حيث أن الافتراض المفتوح يجعل من الأسهل تحقيق الامتثال القانوني.
 - 3.7. جذب المواهب: يمكن أن تساعد الشفافية في جذب المواهب، حيث يرغب الموظفون في العمل في بيئة شفافة.
 - 4.7. جذب الاستثمارات: يمكن أن تجذب الشفافية المستثمرين، لأنها توفر بيئة أكثر شفافية وثقة للاستثمار.
 - 5.7. تحقيق الربحية: يساعد الإفصاح الكامل والصريح عن البيانات المالية والأداء في فهم الأعمال وتحليل الاستثمارات المحتملة، وبالتالي تحقيق الربحية.
 - 6.7. التوجيه والتحسين: يمكن للبيانات الشفافة أن تساعد في التوجيه والتحسين، حيث يمكن استخدام المعلومات لتحديد النقاط القوية والضعف وتحسين الأداء. (Suleiman, 2006، صفحة 14).

8. أهمية المحاسبة

المحاسبة هي نظام تتبع وتسجيل وتقديم التقارير المالية لأعمال المؤسسة. وهي تلعب دورًا حاسمًا في العديد من الجوانب المهمة للأعمال التجارية، من بينها:

1.8. تتبع الأداء المالي: توفر المحاسبة نظامًا لتتبع أداء الشركة المالي واستخدام الموارد، ويمكن للشركات استخدام هذه المعلومات لتحسين الأداء واتخاذ القرارات المستنيرة.

2.8. الامتثال القانوني: تعتبر التقارير المحاسبية المنتجة بواسطة المحاسبة ضرورية للامتثال للقوانين واللوائح المالية المحلية والدولية.

3.8. أمن الموارد: توفر المحاسبة نظامًا للمراقبة والتحكم في استخدام الموارد، وتساعد في تحديد أي نقاط ضعف أو هدر في الموارد.

4.8. توجيه القرارات: يمكن أن تساعد المحاسبة في توجيه القرارات الاستثمارية والاستراتيجية عن طريق توفير معلومات دقيقة عن الوضع المالي.

5.8. جذب الاستثمار: المحاسبة الجيدة تزيد من جاذبية الشركة للمستثمرين وتساعد في جلب التمويل.

6.8. بناء الثقة: تساعد المحاسبة في بناء الثقة لدى الشركاء التجاريين والمستهلكين والموظفين عن طريق توفير معلومات دقيقة وشفافة.

7.8. التخطيط المالي: يمكن للمحاسبة أن تساعد في التخطيط المالي للمستقبل وتحديد الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها. (Caby & Hirigoyen, 2001, p. 126)

9. أهمية الاستثمار في تطوير الاقتصاد الوطني

الاستثمار يعد من أهم العوامل التي تحدد مسار وتطور الاقتصاد الوطني، وهناك عدة أسباب تجعل الاستثمار أمراً بالغ الأهمية:

1.9. زيادة الإنتاجية: يؤدي الاستثمار إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج، وهذا يعني أن الاقتصاد ينتج مزيداً من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والثروة الوطنية.

2.9. توفير فرص العمل: عندما يتم استثمار الأموال في الاقتصاد، يتم إنشاء فرص عمل جديدة، وهذا يساهم في تخفيض معدلات البطالة وتحسين معاشات العمال.

3.9. تحسين التكنولوجيا: يساهم الاستثمار في دفع التقنيات والابتكارات التكنولوجية، وهذا يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتطوير المنتجات والخدمات.

4.9. تنمية البنية التحتية: يمكن للأموال المستثمرة أن تساهم في تطوير البنية التحتية للبلاد، مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ، وهذا يساهم في تحسين البيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمار.

5.9. تحسين الخدمات العامة: يمكن أن يساعد الاستثمار في تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن، وهذا يساعد في تحسين نوعية حياة المواطنين.

6.9. الاستقرار الاقتصادي: تقوم الاستثمارات بتوفير دخل متواصل وإنشاء مواطن عمل، وهذا يساهم في خلق استقرار اقتصادي واجتماعي.

7.9. جذب الاستثمارات الأجنبية: تشجع الاستثمارات المحلية الأجنبية على الاستثمار في البلاد، وهذا يساعد في نقل التكنولوجيا والمعرفة وتطوير الاقتصاد. (Stanciu, 2008, p. 46)

10. دور المحاسبة في جذب المستثمرين

دور المحاسبة في جذب المستثمرين يتمثل في العديد من الجوانب التي تساعد في إنشاء بيئة استثمارية صالحة للجميع، وتشمل الجوانب التالية:

1.10. الشفافية والثقة: المحاسبة الشفافة والواضحة تعطي المستثمرين فكرة دقيقة عن أداء الشركة ووضعها المالي، وتساعد في بناء الثقة بين الشركة والمستثمرين.

2.10. تقديم الإطلاعات المالية: المحاسبة المالية تقدم تقارير دورية تفصيلية عن أداء الشركة وموقفها المالي، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

3.10. تقديم المعلومات المالية الصحيحة: عندما يتم تحليل وتقديم المعلومات المالية بشكل دقيق وصحيح، يمكن للمستثمرين أن يأخذوا قراراتهم بناءً على معلومات موثوقة.

4.10. تقييم الأداء والعمليات: المحاسبة تساعد في تقديم تحليلات للأداء والعمليات الشركة، وهذا يساعد المستثمرين على تقييم إمكانية الاستثمار والعوائد المتوقعة.

5.10. التواصل مع المستثمرين: المحاسبة تساعد في التواصل الفعال مع المستثمرين وتقديم المعلومات والتحليلات اللازمة لهم لتقديم الدعم والتوجيه.

6.10. إدارة المخاطر: المحاسبة تساعد الشركات على تحديد وإدارة المخاطر المالية والتي قد تكون مصدر قلق للمستثمرين (كريم، 2005، صفحة 9).

11. أهمية الحوكمة بالنسبة للمستثمرين

- الجيدة تساعد في إقامة بيئة ثقة بين المستثمرين والمؤسسات. المستثمرون يبحثون عن الشفافية والتواضع في الحكم وإدارة الشركات.

- تقديم المعلومات الصحيحة يعتبر الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول أداء الشركة ووضعها المالي هاماً للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

- حماية حقوق المساهمين والحوكمة الجيدة تضمن حماية حقوق المساهمين، وتضمن أن تكون الشركات تتبع معايير عالية من النزاهة والنشاط الأخلاقي.

- تقليل المخاطر والحوكمة الجيدة تساعد على تقليل المخاطر المالية للمستثمرين وتضمن أن الشركات تدير الأمور بشكل صحيح.

- النمو الاقتصادي وتشجع على النمو الاقتصادي عن طريق إدارة الشركات بشكل فعال وكفاءة، وتحفز على الابتكار والاستثمار.

- جذب التمويل والشركات التي تتبع الحوكمة الجيدة قد تجذب مزيداً من التمويل، لأنها تعتبر أكثر جاذبية للمستثمرين والمصرفيين. (Frank, 2004, p. 12)

الحوكمة تمثل عنصراً أساسياً للمستثمرين، إذ تؤثر بشكل كبير على قراراتهم بشأن الاستثمار في شركة معينة. هناك عدة أسباب تجعل الحوكمة مهمة بالنسبة للمستثمرين:

1.11. تقليل المخاطر: الشركات ذات الحوكمة الجيدة تعتمد على أنظمة وإجراءات تقلل من المخاطر المحتملة، مما يعني أن المستثمرين يشعرون بثقة أكبر في استثماراتهم.

2.11. حماية حقوق المساهمين: تضمن الحوكمة الجيدة حماية حقوق المساهمين وتعزيز مصالحهم، مما يجعلهم يشعرون بالاطمئنان والثقة في الشركة.

3.11. جذب رؤوس الأموال: الشركات ذات الحوكمة الجيدة تجذب بشكل أكبر رؤوس الأموال، حيث يكون المستثمرون مستعدين للمشاركة في شركات يعتبرونها مدارة بشكل فعال.

4.11. تحقيق الاستدامة والنمو الطويل الأمد: تساعد الحوكمة الجيدة في بناء استدامة الشركة وتحقيق النمو الطويل الأمد، مما يجذب المستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية مستدامة.

بشكل عام، يمكن القول إن الحوكمة تعتبر ضماناً أساسياً للمستثمرين، حيث تضمن بيئة استثمارية صحية ومستدامة تستقطب الاستثمارات وتعزز نجاح الشركة على المدى الطويل.

12. أنواع الشفافية الإدارية

أنواع الشفافية الإدارية تُقسم بشكل عام إلى الشفافية الداخلية والخارجية. ويمكن توضيحهما على النحو التالي:

1.12. الشفافية الداخلية:

تشمل عملية المشاركة والإدارة، حيث يتم إشراك موظفي المؤسسة في صنع القرارات، وتحديد السياسات الداخلية، وتوضيح حقوق وواجبات الأفراد داخل المؤسسة. هذا النوع من الشفافية يتعلق بمدى وضوح العمليات الداخلية للمؤسسة وكيفية اتخاذ القرارات الداخلية.

2.12. الشفافية الخارجية:

تركز على علاقات المؤسسة مع المجتمع الخارجي. هنا، تشمل الشفافية الخارجية إظهار العمليات والقرارات للجمهور والمؤثرين الخارجيين، وتوضيح الأساليب المستخدمة لتحقيق الأهداف والمخرجات المتوقعة.

1.12. زيادة الرقابة قبل الصرف:

يتعلق هذا بزيادة دور الجهات الرقابية قبل إصدار الأموال، لضمان أن المؤسسات الحكومية تلتزم بالإجراءات المالية الصحيحة وتوفير الوثائق المطلوبة.

2.12. التحديد الواضح لمهام الجهات الرقابية:

يهدف هذا إلى منع تداخل الاختصاصات بين الجهات الرقابية المختلفة، والتأكد من أن كل جهة تؤدي دورها بشكل فعال.

3.12. تقديم تقارير دورية:

يهدف هذا إلى التأكد من تطبيق السياسات والإجراءات المالية والإدارية بشكل صحيح وتقليل الفجوة بين السياسات والممارسات.

4.12. الإعلان والإفصاح:

يعمل المراجعون وأجهزة الرقابة على إعلان والإفصاح عن قضايا الفساد بشفافية وعبر وسائل الإعلام المختلفة.

5.12. الالتزام بالمعايير الدولية:

يجب على الموظفين والمراجعين في أجهزة الرقابة الالتزام بمعايير المراجعة المعترف بها دوليًا. (سامح، 2004، صفحة 10)

13. وظائف المساءلة

وظائف المساءلة لا تقتصر على الرصد والتقييم، بل تمتد لتشمل العديد من الأمور الهامة والتي تشمل:

1.13. تحسين الأداء: من خلال المساءلة، يمكن للمؤسسات تحديد النقاط الضعيفة والتحسينات المطلوبة في العمليات والأنظمة.

2.13. تنسيق الجهود: يعمل التركيز على المساءلة على تنسيق الجهود والموارد بشكل أفضل بين الأقسام والفرق داخل المؤسسة.

3.13. تعزيز التفكير الاستراتيجي:

من خلال المساءلة، تتمكن المؤسسات من التفكير بصورة أكثر استراتيجية وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الرئيسية.

4.13. تعزيز الشراكات:

يمكن للمساءلة أن تدعم العمل المشترك والشراكات القائمة بين فرق العمل داخل المؤسسة.

5.13. توجيه الأهداف:

تسهم المساءلة في توجيه الأهداف وتوضيح النتائج المتوقعة للأفراد والفرق.

6.13. تحديد الفجوات في الأداء:

يمكن للمساءلة أن تكشف عن الفجوات في الأداء وتساعد في تصحيحها وتحسين العمليات.

7.13. تعزيز الثقة:

يمكن للمساءلة أن تعزز الثقة بين العاملين وأصحاب المصلحة، وتعزز العلاقات الإيجابية بين الجميع.

8.13. توجيه القوانين والسياسات:

تعزز المساءلة إعداد وتنفيذ القوانين والسياسات بشكل أفضل وأكثر شفافية.

9.13. تعزيز الرقابة الديمقراطية:

يمكن للمساءلة أن تعزز الرقابة الديمقراطية وتسهم في تحسين الأداء العام والشفافية.

10.13. تحسين الأخلاقيات:

من خلال المساءلة، يمكن تحسين الأخلاقيات الحكومية والأداء العام للمؤسسات. (بن عمر، 2017، صفحة 30)

14. وجبات المحاسبة

وجبات المحاسبة تعتبر أداة مهمة في مجال الحوكمة والمساءلة المؤسسية وتشمل وجبات المحاسبة مجموعة من الأدوات والممارسات التي تستخدم لضمان الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات والشركات تهدف وجبات المحاسبة إلى توفير معلومات دقيقة وموثوقة عن أداء المؤسسة ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمالية.

1.14. التقارير المالية:

تقارير الميزانيات والتدفقات النقدية والأرباح والخسائر تعتبر أدوات رئيسية لممارسة المحاسبة والمساءلة.

2.14. الإفصاحات المالية:

تتضمن الإفصاحات المالية المعلومات التفصيلية حول الأنشطة والأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات.

3.14. تقارير الأداء: تقارير الأداء تقيم الأداء العام للمؤسسة بالنسبة للأهداف والمعايير المحددة مسبقًا.

4.14. الفحص الداخلي:

يتمثل دور الفحص الداخلي في تقييم وضع المؤسسة من الناحية المالية والتشغيلية والتقييمية.

5.14. أخلاقيات العمل:

تتعلق بالممارسات الأخلاقية والأخلاقية للمؤسسة والعاملين فيها وتطبيقها على كافة الجوانب المالية وغير المالية.

6.14. الرقابة الخارجية:

تشمل الرقابة الخارجية القوانين واللوائح والمعايير التي يتعين على المؤسسة الالتزام بها والتقييد بشروطها.

7.14. الإبلاغ عن الاستدامة:

تشمل الإبلاغ عن الاستدامة المعلومات المتعلقة بالأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي لأنشطة المؤسسة.

8.14. الرقابة المستقلة:

تشمل الرقابة المستقلة هيئات الرقابة المستقلة التي تقيم أداء المؤسسة وتقيم التقارير المالية والمالية الخارجية.

9.14. التدقيق الداخلي:

يتمثل دور التدقيق الداخلي في تقييم وضع المؤسسة من الناحية المالية والتشغيلية والتقييمية.

10.14. المراجعة المالية:

تقييم أو تقييم مراجعي المؤسسة للمعلومات المالية والمالية الخارجية. (ماجد، 2009، صفحة 16)

15. منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

منهج البحث الوصفي التحليلي هو اختيار موفق لدراسة تحليلية واستقصائية، خاصةً عندما يكون الهدف من الدراسة هو فهم ووصف الوضع الراهن وتحليل الظواهر المدروسة بدقة وهذا المنهج يتماشى مع طبيعة البحث ويمكنه تحديد نقاط القوة والضعف في الظاهرة المدروسة بشكل شامل.

1.15. الأدوات المستخدمة في منهج البحث الوصفي التحليلي قد تشمل:

في منهج البحث الوصفي التحليلي، يتم استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات لجمع البيانات وتحليلها بغرض فهم ووصف الظاهرة المدروسة بدقة وتحليلها بمنظور تحليلي. إليك بعض الأدوات التي قد تستخدم في هذا المنهج:

2.15. المقابلات الشخصية:

يُجرى لقاءات مع الأفراد المشاركين في الدراسة لجمع المعلومات النوعية وفهم وجهات نظرهم وتجاربهم بشأن الظاهرة المدروسة. يمكن أن تكون هذه المقابلات موجهة لاستكشاف أفكار محددة أو تجارب شخصية.

3.15. مراجعة الوثائق والمواد الثانوية:

يتضمن ذلك دراسة الوثائق المتعلقة بالموضوع، مثل التقارير الرسمية، والدراسات السابقة، والمقالات، والكتب. يساعد هذا على فهم تاريخ الظاهرة والأسس النظرية المرتبطة بها.

4.15. الملاحظة المباشرة:

يتمثل في مراقبة السلوكيات والأحداث المتعلقة بالظاهرة المدروسة مباشرة، مما يمكن من توثيق الأنماط والاتجاهات والملاحظات المهمة.

5.15. استخدام العينات:

يتم استخدامه لتحديد العينات التي ستشملها الدراسة، مثل العينات العشوائية أو العينات المتكافئة.

6.15. التحليل المحتوى:

يتمثل في تحليل المحتوى المكتوب أو المسجل، مثل تحليل النصوص والصور والمواد الوثائقية، لفهم المعاني والأنماط والمواضيع المرتبطة بالظاهرة.

7.15. التحليل الإحصائي:

في بعض الأحيان، يمكن استخدام تقنيات الإحصاء لتحليل البيانات الكمية التي تم جمعها، مثل الترددات والانحرافات المعيارية.

باستخدام هذه الأدوات بشكل متكامل، يمكن للباحث أن يحصل على مجموعة شاملة من البيانات التي تساعد في فهم وصف الظاهرة المدروسة بدقة وتحليلها بمنظور تحليلي يتيح فهم العلاقات والأسباب والنتائج.

8.15. العينة النهائية:

بالنسبة للعينة، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة للبحث، حيث تم توزيع 400 استبيانات على أفراد المجتمع الذي تتعلق به الدراسة وبعد استبعاد الاستبيانات التي لم تلي الشروط المطلوبة، تم الحصول على 300 استبياناً صحيحاً، وتم اعتمادها في الدراسة تم اختيار شريحة الأفراد لفئات العينة بعناية

جدول رقم (1) يمثل توزيع أفراد العينة

الإجابة	وزارة المالية	وزارة المالية	وزارة التجارة	وزارة المؤسسات المصغرة	المجموع
العينة	102	83	75	40	300

المصدر: من إعداد الطالب بناء على استمارات الاستبيان الموزعة

تمت معالجة البيانات إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS النسخة 25، الذي يُعتبر برنامجًا معتمدًا في التحليل الإحصائي للعلوم الإنسانية. واعتمدنا في عملية التحليل على مجموعة من الأساليب الإحصائية المعتمدة والمتبعة:

16. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1.16 استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ

(Cronbach's alpha) لقياس الثبات والاستقرار الداخلي للأداة.

2.16 استخدام معامل الارتباط بيرسون

(Pearson product-moment correlation coefficient) لتحديد مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة والاستبيان بشكل عام.

3.16 تحليل الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة،

والتي تشمل صدق الأداة (Validity)، وثباتها (Reliability)، وحساسيتها.

4.16 الصدق الواجبي (Face Validity)،

وهو التأكد من ملاءمة الأسئلة أو المحتوى للغرض المقصود.

5.16 صدق المحتوى (Content Validity)،

وهو التأكد من أن المحتوى الداخلي للأداة يغطي جميع جوانب المتغيرات أو المفاهيم التي يجب قياسها.

6.16 الصدق التجريبي (Criterion Validity)،

وهو التأكد من قدرة الأداة على قياس المتغيرات مقارنة بمعيار معروف مسبقًا.

7.16 الصدق البنائي (Construct Validity)،

وهو التأكد من أن الأداة تقيس المتغيرات بدقة وثقة وتؤكد للمفاهيم أو النظريات المقصودة في الدراسة.

قد تم اختيار هذه الأساليب الإحصائية بعناية لضمان الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة. (سيد و محمود، 2023، صفحة 37)

17. صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

قبل توزيع الاستبيان بشكل عام، تم تقديمه لمجموعة من المحكمين والخبراء في المجال من أجل تعديله وتحسينه فيما يخص محتواه وصياغته، وهذا ما يُعرف بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين. يتم ذلك من خلال الاتفاق بين المحكمين والمختصين حول مدى توافق الاستبيان مع الغرض الذي وضع من أجله، ومدى قدرته على قياس السمة أو المتغير المعني بشكل دقيق (ديلي، 2021، صفحة 126)

جدول رقم (02): يوضح صدق الاتساق الداخلي لمتغير الحوكمة

الأبعاد		الارتباط مع الدرجة الكلية للمحور يساوي =	
		Pearson Correlation	Sig
الأبعاد	01	تطبيق مبدأ الشفافية	0.874**
	02	تطبيق مبدأ المحاسبة (المساءلة)	0.869**
قاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ Sig. أو P-value أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05، فإنه يمكننا القول بأن هناك ارتباط معنوي بين كل بعد من ابعاد المتغير بالدرجة الكلية لعبارات مبادئ الشفافية و المحاسبة.			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

18. تحليل النتائج

18.1. عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المتغير الأول من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بمبدأ الشفافية

جدول رقم (03): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الأول: يوجد أثر لتطبيق الشفافية على جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية

العبارة	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	درجة التقييم
01	تعتقد أن الشفافية في المعلومات ساهمت في تحسين الصورة البلدان في مجال الصناعة	4,1023	0,29564
02	تعتقد أن تحسين الشفافية يعزز الثقة بين المستثمرين والمنتجين المحليين.	3,9853	0,10895
03	تعتقد أن تطبيق مبدأ الشفافية يمكن أن يحسن من مستوى الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال توفير التسهيلات	4,1256	0,05156
04	تعتقد أن الإداريون ملمين بالمعلومات الكافية، وهذا قد يؤثر على الشفافية في العمل الإداري.	4,7536	0,11568
05	تعتقد أن، إذا تم تحسين مستوى الشفافية في الإدارة، فإنه يمكن أن يساهم في التغلب على البيروقراطية	4,5625	1,05686
06	تعتقد أن تقديم تقارير دورية وشفافة تساهم في تحسين هذا المجال	3,8945	0,39564

07	تعتقد أن الشفافية تقضي على الفساد الإداري	4,2105	0,10589	درجة عالية جدا
	مستوى مبدأ الشفافية	4,2334	0,92356	درجة عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الأول والمتعلق بمبدأ الشفافية بلغ ($\bar{x} = 4.23$)، مع إنحراف معياري بلغ ($\sigma = 0.61$) يُلاحظ أن الانحراف المعياري أقل من الواحد، مما يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور ضمن مجال (من 4.21 إلى 5 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة حول مستوى مبدأ الشفافية هو بدرجة عالية جدا حسب وجهة نظرهم.

2.18. عرض وتحليل نتائج المحور الثاني مبدأ المحاسبة

جدول رقم (17): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الثاني: هل يساهم تطبيق مبدأ والمحاسبة (المساءلة) على جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	درجة التقييم
8	أعتقد أن المساءلة في المؤسسات الاقتصادية سيساعد في زيادة الثقة بين المسؤولين في الوزارات	3,7123	0,09586	درجة عالية
9	أعتقد أن تطبيق القوانين في المجال الاستثماري يؤدي إلى حفظ حقوق جميع المتعاملين	3,6538	0,80256	درجة عالية
10	تعتقد أن المحاسبة تضمن معاملة عادلة ومساواة للجميع، مما يعزز النمو والتقدم	4,0024	1,20153	درجة عالية
11	تعتقد أن عدم تطبيق القوانين سبب عزوف المستثمرين الأجانب	3,4899	0,08965	درجة عالية
12	تعتقد أنه محاسبة التقارير المالية والأدبية يقضي على الاختلاسات المالية	3,9867	0,35481	درجة عالية
13	أعتقد أن تطبيق مبدأ المساءلة في الاستثمار يساهم في تحقيق التوازن بين مختلف أصحاب المصلحة.	3,2589	1,08956	درجة متوسطة
14	تعتقد أن المراقبة تساعد على تحقيق توزيع الفوائد والموارد بشكل عادل	4,2014	1,18997	درجة عالية
	مستوى مبدأ المحاسبة	3,7493	0,89817	درجة عالية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 25

a. نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني المتعلق بمبدأ المحاسبة (المساءلة) بلغ ($\bar{x} = 3.74$) بانحراف معياري بلغ 1.28 يظهر أن الانحراف المعياري أقل من الواحد، مما يشير إلى تقارب آراء الأفراد حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور (من 3.41 إلى 4.20 درجة) يمكننا أن نستنتج من ذلك أن اتجاهات أفراد العينة حول مستوى مبدأ المحاسبة هي بدرجة عالية حسب وجهة نظرهم.

19. اختبار فرضيات الدراسة

19.1. اختبار الفرضية الجزئية الأولى:

يوجد أثر لتطبيق الشفافية على جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية

يعتمد دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (مبدأ الشفافية) والمتغير المتأثر (الاستثمار الأجنبي) على معادلة الانحدار البسيط التالية من خلال البرنامج SPSS.V25، يتم تحليل النموذج البسيط للانحدار والذي يتعلق بتقدير مدى مساهمة مبدأ الشفافية في تأثير الاستثمار الأجنبي النتائج تشمل:

- جدول نموذج الانحدار: يعطي معلومات حول قوة العلاقة بين المتغيرين.

- جدول تحليل التباين ANOVA: يوضح تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المتأثر، وما إذا كان هذا التأثير معنوياً.

- جدول معاملات الانحدار: يظهر تأثير المتغير المستقل على المتغير المتأثر، وقيمة المتغير المتأثر عندما يكون المتغير المستقل يساوي صفر بناءً على النتائج، يمكن استنتاج أن هناك علاقة موجبة بين مبدأ الشفافية والاستثمار الرياضي في الجزائر، وهذا يعني أن الشفافية يمكن أن تؤثر إيجابياً على كيفية الاستثمار الأجنبي يتم تنفيذه، مما يمكن أن يؤثر على السوق والاقتصاد الوطني بشكل عام.

19.2. اختبار الفرضية الجزئية الثانية:

تطبيق مبدأ والمحاسبة (المساءلة) على جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير المؤسسات الوطنية

دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (مبدأ المحاسبة - الاستثمار الأجنبي) تمت من خلال نموذج الانحدار البسيط المعادلة الخطية تمثل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي (y) ومبدأ المحاسبة (x1) كالتالي باستخدام برنامج SPSS.V25، تم تقدير النموذج البسيط للانحدار لتحليل مدى مساهمة (مبدأ المحاسبة) في التأثير على الاستثمار الأجنبي وفيما يلي ملخص لنتائج البحث:

- جدول نموذج الانحدار (r , R^2) يوضح قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرين وبالنسبة لهذا البحث، بلغت قيمة ($R^2 = 0.82$) مما يشير إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين مبدأ المحاسبة والاستثمار

- جدول تحليل التباين ANOVA يظهر مدى معنوية التأثيرات المتغيرة بين المتغيرين في هذا البحث، كانت قيمة ($\text{Sig} \setminus$) أقل من 0.05، مما يشير إلى أن هناك تأثير معنوي لمبدأ المحاسبة على الاستثمار الوطني في الجزائر.

20. الاستنتاج العام

بناءً على النتائج، يمكن استنتاج أن هناك تأثيراً معنوياً لمبدأ المحاسبة (المساءلة) على الاستثمار الأجنبي في الجزائر وهذا يعني أن المحاسبة، كمبدأ أو سياسة، يمكن أن تكون لها تأثير قوي وملحوس على كيفية الاستثمار الأجنبي يتم تنفيذه، وهذا قد يؤثر على السوق والاقتصاد الوطني بشكل عام.

21. الخاتمة

بناءً على النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها في دراستنا حول تأثير مبادئ الحوكمة على الاستثمار الأجنبي، يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تساهم في تعزيز وتطوير هذا الجانب إذا كانت الشفافية والمحاسبة في المؤسسات الوطنية تطبق بشكل فعال، فقد يؤدي ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي هذا لأن المستثمرين الأجانب يبحثون عادة عن بيئة استثمارية شفافة ومحاسبة قوية لضمان حماية مصالحهم وتقليل المخاطر وتوفير هذه البيئة يمكن أن يساهم في تحسين صورة البلد كوجهة استثمارية وبالتالي يزيد من جاذبيته للمستثمرين الأجانب، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير المؤسسات الوطنية وتحقيق الاستفادة في الاقتصاد الوطني.

الاقتراحات والتوصيات

✓ تعزيز الشفافية والإفصاح المالي:

تشجيع المؤسسات الرياضية على تبني أفضل الممارسات في مجال الشفافية والإفصاح المالي، مما يساهم في بناء الثقة بين المستثمرين والمنتجين وتحفيز المؤسسات الرياضية لنشر تقاريرها المالية والإدارية بشكل دوري وشفاف، لتعزيز الشفافية والمساءلة.

✓ تطوير الإطار القانوني والتشريعي:

التأكد من توافق التشريع القانوني مع المعايير الدولية لحوكمة المؤسسات وإصدار قوانين ولوائح تحفز على تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.

✓ تعزيز الرقابة والمساءلة:

تعزيز دور الرقابة الإدارية والمالية على المؤسسات الاقتصادية لضمان التزامها بمبادئ الحوكمة والمساءلة وإقامة آليات للمساءلة عند انتهاك مبادئ الحوكمة في المؤسسات التجارية

✓ تعزيز المحاسبة:

توفير بيئة تشجيعية تقوم على الشفافية والمحاسبة في المؤسسات الوطنية، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المناسبة والتوجهات الدولية المعترف بها، مثل مبادئ الحوكمة الصحيحة ومعايير التقارير المالية الدولية.

✓ إنشاء هيئات رقابية فعالة:

تشكيل هيئات رقابية مستقلة وفعالة للمساهمة في ضمان مدى ملاءمة الشفافية والمحاسبة في المؤسسات الوطنية. يجب أن تكون هذه الهيئات قادرة على مراقبة وتقييم الأداء المالي والإداري للمؤسسات وتقديم التوصيات المناسبة.

✓ تحسين الإطار القانوني والتشريعي:

تحسين الإطار القانوني والتشريعي لضمان توفير الحماية القانونية الكافية للمستثمرين الأجانب وضمان الالتزام بالمعايير الدولية للشفافية والمحاسبة.

✓ تطوير البنية التحتية:

استثمار في تطوير البنية التحتية للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يمكن أن تعزز القدرة على تنفيذ الممارسات المتقدمة في الشفافية والمحاسبة.

✓ التعليم والتدريب:

توفير التدريب والتعليم المستمر للموظفين والمسؤولين في المؤسسات الوطنية بشأن أهمية الشفافية والمحاسبة وكيفية تطبيقها بشكل فعال.

✓ التواصل والتفاعل مع المستثمرين الأجانب:

تعزيز التواصل والتفاعل المستمر مع المستثمرين الأجانب لفهم احتياجاتهم ومتطلباتهم وتقديم الدعم والمساعدة اللازمة لهم.

✓ تشجيع الابتكار والاستثمار في الأبحاث والتطوير:

تشجيع المؤسسات الوطنية على الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير، مما يمكن أن يساعد في تطوير منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة وبالتالي زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي.

✓ تعزيز الشراكات الإستراتيجية:

تعزيز الشراكات الإستراتيجية مع المستثمرين الأجانب من خلال إطلاق المشاريع المشتركة وتشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية والواعدة التي تحتاج إلى دعم إضافي وتطوير.

✓ تقديم الحوافز الضريبية:

تقديم الحوافز الضريبية والمالية للمستثمرين الأجانب كما تقديم الضمانات والحماية القانونية لهم، وذلك لتعزيز ثقتهم وزيادة جاذبية البلد كوجهة استثمارية.

✓ تشجيع التنوع والتمثيل الجيد:

العمل على تشجيع التنوع والتمثيل الجيد في المؤسسات الوطنية لضمان تمثيل جميع الفئات والمجتمعات في عملية صنع القرار وتطوير المؤسسات بشكل شامل ومستدام.

المراجع

Caby, J. و Hirigoyen, G. (2001). *La création de valeur de l'entreprise* (الإصدار 2). Paris: Economica.

Muhammad Mustafa Suleiman. (2006). *Corporate governance and addressing financial and administrative*

corruption (الإصدار 1). (1، المحرر) Alexandria, Egypt: Culture Publishing House.

- Brennan, n. (2011). *Applying principles of good governance in a school board context*. In O'Sullivan, H. and West- (eds.). *Leading and managing schools* United States: In O'Sullivan, H. and West- , California .Burnham, J. (eds.). *Leading and managing schools* .Burnham, J. (eds.). *Leading and managing schools*
- Romania: Faculty of ، Bucharest (المحرر) (2)، *Internal Audit Approach in Banks*. (2008). Victoria Stanciu
، Accounting and Management Information Systems
- Minnesota: Carlson ، *Corporate Governance and Earnings Management working paper*. (2004). YU Frank
، School of Managemnt University of
- إبراهيم علي الروبي سيد، و محمد محمود يسن محمود. (2023). الخصائص السيكمترية لمقياس الحاجات الإرشادية على طلبية الجامعات السعودية. *مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية* ، 4 (1)، 11.
- أحمد الخضري محسن. (2000). *حوكمة الشركات (الإصدار ط 1)*. مصر: مجموعة النيل العربية.
- إسماعيل أبو همام ماجد. (2009). اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، أطروحة الدكتوراه . غزة .
- البشير محمد بن عمر. (2017). دور الحوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة "، أطروحة دكتوراء، علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة. جامعة ورقلة.
- حسن كريم. (2005). *مفهوم الحكم الصالح، في كتاب، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة.
- شكيرين ديلي. (2021). *خطوات البحث العلمي. مجلة الصدى الدراسات القانونية والسياسية* ، 3 (1)، 126.
- عبد العال طارق. (2007). *حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم. المبادئ. التجارب. المتطلبات*. القاهرة: الدار الجامعية.
- فوزي سامح. (2004). *الحوكمة، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية* . القاهرة.
- نبيه عبد الحميد العلقامي. (2012). *اقتصاديات الرياضة وقوميات الدولة*. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.
- نعيمة بن ديبش، و محمد بوطلاعة. (2017). دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* ، 04 (1)، 435- 414.